PAY INSTITUTE
For Education & Development

NED
National Endowment
for Democracy

مراقبة و تقييم أعمال البرلمان الكوردستاني

الدورة الرابعة للبرلمان – دورة انعقاد السنة الرابعة
(١ ايلول ٢٠١٦ الى ٢٨ شباط ٢٠١٧)
التقرير السابع

الصندوق الوطنى للدعم الديمقراطية
NED

معهد پەی للتربية والتنمية
PAY

مراقبة وتقييم اعمال البرلمان الكوردستاني

الدورة الرابعة للبرلمان – دورة انعقاد السنة الرابعة

(١ ايلول ٢٠١٦ الى ٢٨ شباط ٢٠١٧)

التقرير السابع

فريق العمل في المشروع

المشرف على المشروع :
د.سرور عبدالرحمن عمر

مدير المشروع :
بابان جعفر حمه

منسق المشروع :
دلباك زرار اسعد

مدير الموقع الالكتروني لرصد PAY :
آريز دارا جلال

محاسب المشروع :
ابراهيم حسن احمد

لجنة التنسيق و المتابعة:
م. ساكار عزيز رشيد
م. محمد كريم احمد
هونر احمد حسين

★- معهد پەی للتربية والتنمية (PAY) هي منظمة غير حكومية في اقليم كردستان وحصلت على الترخيص في (٢٠١٣/١١/٢٨) بشكل رسمي من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية وبدات نشاطاتها في كانونى الاول – ٢٠١٣.

★- مشروع الرقابة على برلمان اقليم كردستان: وهي مشروع تم البدا بتنفيذها منذ بداية الدورة الرابعة لبرلمان اقليم كردستان وانها تقوم بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الصندوق الوطني للدعم الديمقراطية (NED).

الموقع الالكتروني: www.payied.org

العنوان: السليمانية – شارع سالم – عمارة لوارا – بالقرب من جسر خسروخال

الهاتف: 07701564576 - 07701465733

البريد الالكتروني: payinstitute@gmail.com--sarwary74@yahoo.com -

فيسبوك: facebook.com/pay-institute

موقع الكتروني: www.payied.org

حقوق النشر محفوظة لمعهد بەي للتربية والتنمية - ٢٠١٧

معهد پەی حاصل على ترخيص من دائرة المنظمات غير الحكومية - الرقم ١٤٠٦ بتاريخ ٢٦/تشرين الثاني/٢٠١٣

المحتويات

المقدمة ٥
تقييم اوضاع البرلمان خلال دورته الخريفية ٧
لجان برلمان اقليم كردستان ٨
الجدول (١) ملخص نشاطات البرلمان خلال الدورة الخريفية ٩
الملاحظات حول الدورة الخريفية ١٠
الهيئات المرتبطة ببرلمان اقليم كردستان ١٢
اولا : ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان ١٢
ثانيا : الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كردستان ١٥
ثالثا : الهيئة العامة لشؤون المناطق المتنازع عليها ١٧
رابعا : هيئة النزاهة العامة في اقليم كردستان العراق ١٨
خامسا : المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاءات في اقليم كردستان العراق ٢٠
سادسا : قانون الحصول على المعلومات في اقليم كردستان العراق ٢٢
اقليم كردستان جزيرة الديمقراطية.....وغياب البرلمان مدة سنة ونصف ٢٤
النتائج ٢٩
التوصيات ٣٠
الملحق (١) ملخص العمل البرلماني منذ بداية الدورة البرلمانية ولحد الان ٣١
الملحق (٢) خطاب معهد پەی المرسل لنائب رئيس البرلمان ٣٢
الملحق (٣) الخطاب المرسل من المديرية العامة لديوان برلمان الاقليم لمعهد پەی ٣٣
الملحق (٤) الخطاب المرسل من المديرية العامة لديوان برلمان الاقليم لمعهد پەی حول عدم تزويدهم بالمعلومات ٣٤

مرصد معهد پەی للرقابة على برلمان اقليم كردستان

www.payied.org

قامت معهد پەی بممارسة نشاطاتها الرقابية على برلمان اقليم كردستان، فعلى مستوى الدورات الاربعة للبرلمان قامت بوضع ملفات للاعضاء ولرئاسة البرلمان والقرارت واللجان المؤقتة والدائمية، اما بالنسبة للدورة الرابعة ٢٠١٣–٢٠١٧ قامت بجمع جميع المعلومات حول اللجان المؤقتة واللجان الدائمية والمعلومات عن الاعضاء ورئاسة البرلمان والكتل وبرنامج العمل والنظام الداخلي للبرلمان ومسودة دستور الاقليم والدستور العراقي، وتم الاستفادة من الموقع الالكتروني للبرلمان للحصول على هذه المعلومات، بالاضافة الى معلومات اخرى لم تشر اليها الموقع الالكتروني لبرلمان اقليم كردستان او اي مركز بحثي آخر واي من وسائل الاعلام في الاقليم:–

١–حضور اعضاء البرلمان في جلسات البرلمان: حيث تم وضع جدول لكل جلسة من جلسات البرلمان واسماء المتغيبين واسباب التغيب، وتم وضعها على اساس الدورات البرلمانية.

٢– التسجيل الفديوي لجلسات البرلمان: قامت معهد پەی بنشر جميع جلسات البرلمان على شكل مقاطع فديويةفي الوقت الذي لم تنشر الموقع الالكتروني لرئاسة البرلمان وموقع برلمان الاقليم في موقوع يوتيوب الا بنشر عدد قليل من التسجيلات الفديوية لجلسات البرلمان.

٣– التخطيط: قامت بنشر عدد من المعلومات الخاصة بالدورة الرابعة لبرلمان الاقليم على شكل كرافيك مثل الكتل البرلمانية وعدد اصواتها ومكونات البرلمان من حيث التكوين القومي واعمارهم و الجنس والديانة ومستوى التعليم والشهادات الدراسية، ووفقا للمحافظات ونسبة تمثيل المحافظات في هذه الكتل، وعدد المقاعد البرلمانية والتي حصلت عليها الاحزاب في محافظات الاقليم.

٤– الاتصال باعضاء البرلمان: في هذا القسم تم وضع قائمة باسماء اعضاء البرلمان وفقا للكتل التي ينتمون اليها وارقام تلفوناتهم وبريدهم الالكتروني ومواقعهم في شبكات التواصل الاجتماعي (الفايسبوك)

٥– الافكار: في هذا القسم تم وضع عدد من المقالات المكتوبة من قبل اعضاء البرلمان واشخاص آخرين حول مواضيع تختص ببرلمان الاقليم.

٦– برلمان الاقليم في وسائل الاعلام: في هذا القسم تم نشر جميع المواضيع المنشورة حول برلمان الاقليم في القنوات الاعلامية الكردية وان هذا القسم لايزال قيد الانشاء.

٧– جميع المنشورات حول عمل البرلمان: في هذا القسم سيتم نشر جميع المنشورات والتي تم نشرها حول البرلمان وان هذا القسم لايزال قيد الانشاء.

٨– منشورات برلمان الاقليم: في هذا القسم سيتم نشر جميع المنشورت الصادرة عن برلمان الاقليم وان هذا القسم لايزال ققيد الانشاء، وقد تم وضع فيها عدد من منشورات البرلمان.

وانه بعد الانتهاء من القسم الكردي سيتم انشاء القسم العربي في الموقع الالكتروني ومستقبلا سيتم استحداث قسم باللغة الانكليزية.

مقدمة

ان الاوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة في اقليم كردستان وصلت الى مراجل متقدمة من السوء وانعكس ذلك على الاوضاع المعاشية لمواطني الاقليم بشكل كبير، فالازمة الاقتصادية المفتعلة منذ ٢٠١٤ ادت الى انهاك الاوضاع الاقتصادية للمواطنين وادت الى عدم تمكن المواطنين من توفير احتياجاتهم الضرورية وانتشار البطالة وضعف الاسواق وارتفاع اسعار السلع وارتفاع الرسوم من قبل الحكومة واستقطاع جزء من رواتب الموظفين مما ادى الى ازدياد الضغوط على المواطنين، ومن جهة اخرى ان اشتداد الصراعات السياسية بين الاحزاب السياسية وعدم اتفاقهم وتعطيل البرلمان وحدوث شلل في الحكومة والمؤسسات الرسمية وحدوث فراغ سياسي في عدد من المجالات مما ادى الى ان المواطنين فقدوا الثقة بالاطراف السياسية والانتخابات والعملية الديمقراطية في الاقليم، وان حادثة تعطيل البرلمان ومنع رئيس البرلمان من ممارسة مهامه من قبل عدد من المسلحين لها دلالات خطيرة وادت الى وضع اشارة الاستفهام حول التجربة السياسية في اقليم كردستان من قبل المجتمع الدولي.

حيث انه من غير المعقول وجود سلطة تدعي الديمقراطية وتشير الى ان اقليم كردستان هي جزيرة للديمقراطية في الشرق الاوسط ولكنها تعيش في ظل غياب للبرلمان منذ اكثر من سنة ونصف، وان اعضاء البرلمان يعيشون حالة من الضياع.

ومن اجل تحليل هذه الاوضاع ومراقبة العمل البرلماني في اقليم كردستان باعتبارها مؤسسة قانونية ووطنية فان معهد پەی للتربية والتنمية ماضية في جهودها في هذا المجال، وانها قامت باصدار تقريرها السابع بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED) وهي منظمة امريكية مستقلة.

ان الهدف الوحيد لهذا التقرير هو كشف الحقائق للناخب الكردي وللراي العام حول اداء ممثليهم في البرلمان والشفافية في العمل البرلماني وكيفية ممارسة العمل البرلماني والتي تتضمن التشريع والرقابة والمصادقة على الموازنات السنوية، واننا في پەی نسعى لتقديم الدعم لاعضاء البرلمان ورئاسة البرلمان عن طريق نشر المعلومات الدقيقة والتفصيلية حول البرلمان واداء هذه المؤسسة والكشف عنها للناخبين كي يتمكنوا من تمييز اعضاء البرلمان النشيطين من غير النشيطين وممارسة الضغوط المدنية على اعضاء البرلمان والذين لايمارسون مهامهم بالشكل المطلوب، وباختصار فان هذا المشروع يهدف الى ربط الناخب وعضو البرلمان ببعض وتقوية العلاقة بين الراي العام والبرلمان، على الرغم من اعضاء البرلمان يعانون من اوضاع حرجة بسبب تعطيل البرلمان في الوقت الحاضر حيث لايمكنهم فعل اي شيء.

وعلى الرغم من سمو اهدافنا واننا منظمة قانونية ومرخصة واننا نعمل وفق القوانين المعمول بها من قبل برلمان الاقليم وبموجب القانون رقم(١) لسنة(٢٠١١) الخاص بالمنظمات الغير الحكومية في اقليم كردستان، وان هذه المنظمة حصلت الاجازة المرقمة (١٤٠٦) في ٢٦-١١-٢٠١٣ وبموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ الخاصة بحق الحصول على المعلومات يجب على جميع الجهات الرسمية في الاقليم ان تقوم بتزويدنا بالمعلومات المطلوبة، ووفقا لقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ في برلمان اقليم كردستان الخاصة بميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات المجتمع المدني في اقليم كردستان والمصادق عليها في برلمان الاقليم والتي تلزمنا بتقديم الدعم للمؤسسات والدوائر العامة وان البرلمان احدى هذه المؤسسات، بالاضافة الى ذلك فبموجب عدد من الخطابات الصادرة عن رئاسة البرلمان ومن

قبل رئيس ونائب رئيس البرلمان تم السماح لنا بممارسة العمل الرقابي على البرلمان، ولكن دون مراعاة كل ماذكرناه ودون مراعاة اي من القوانين والقرارات والاتفاقات والخطابات قام نائب رئيس البرلمان في يوم (٢٠١٧/١/٢٤) بارسال خطاب رسمي المرقم (١٤٣/٥/٢) و في يوم (٢٠١٧/٢/٢٧) وارسال خطاب اخر المرقم (٤٥٢/٤/٤) والصادرة عن المديرية العامة لديوان البرلمان يتم ابلاغنا رسميا بانه تم منعنا بشكل غير مباشر من ممارسة نشاطاتنا واكدوا على عدم استعدادهم لتقديم اي معلومات لمنظمتنا وقاموا بتعميم هذا القرار على جميع اعضاء البرلمان لمنع اي منهم من تزويدنا بالمعلومات ولكن اي من اعضاء البرلمان لم يلتزم بهذا القرار.

وهنا ننوه الى ان هذه القرارات تتعارض مع المبادئ الديمقراطية والتي يدعيها القائمين على الحكم في الاقليم وانها تتناقض مع القوانين والقرارات الصادرة عن البرلمان.

ولكنه على الرغم من هذه المحاولات والتي تسعى الى اعاقة عملنا وجهودنا مثلما حصل بعد قيامنا بنشر التقرير الرابع حول تعطيل البرلمان وتم منعنا من العمل فاننا سنواصل جهودنا وعملنا دون ان نكترث بهذه العقبات ولن نتوقف عن تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الاصدقاء والجهات التي تدعم الديمقراطية في داخل وخارج الاقليم وعدد من اعضاء البرلمان الاكفاء، وسنستمر في ممارسة النشاط الرقابي واظهار نقاط الخلل والنقوصات وممارسة الضغوط على الاطراف السياسية والتي قامت بتعطيل البرلمان والاطراف الصامتة والتي تتخذ مواقف سلبية.

وفي سبيل اظهار مدى تعاطف والدعم الذي يتلقاه هذا المشروع من قبل اعضاء البرلمان وتقييم مشروعنا قام باجراء استفتاء بين اعضاء البرلمان لتقييم المشروع ولمعرفة ارائهم حولها وسيتم نشر هذا الاستبيان ونتائجه في تقرير مستقل

معهد پەی للتربية والتنمية

آذار ٢٠١٧

تقييم اوضاع البرلمان في دورته الخريفية
(١ايلول ٢٠١٦لغاية ٢٨ شباط ٢٠١٧)

ان العمل البرلماني يرتكز على ثلاثة اعمدة وهي التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية والمصادقة على الموازنة:

اولا : عملية التشريع

بسبب ان برلمان اقليم كردستان معطل في الوقت الحاضر فلم يتم عقد اي جلسات للبرلمان ولم يتم المصادقة على اي قوانين او اي قرارات.

ثانيا : الرقابة على نشاطات الحكومة

بسبب ان البرلمان معطل في هذه الدورة فان البرلمان لم يمارس اي نشاطات تذكر ولم يتمكن من اداء مهامه بالشكل المطلوب.

ثالثا : المصادقة على الموازنة

ان برلمان اقليم كردستان لم يقم بمصادقة الموازنات العامة في اقليم كردستان خلال السنوات الاربعة الماضية اي خلال دورته الحالية حيث انه لم يصادق على اي من الموازنات للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧)

لجان برلمان اقليم كردستان

ان برلمان اقليم كردستان يضم ٢٢ لجنة مختلفة ووفقا للنظام الداخلي للبرلمان في مادته الـ(٣٧) فانه يتم السماح بتشكيل اللجان في البرلمان وان اعضاء البرلمان لهم الحق في المشاركة في هذه اللجان وفقا لرغباتهم وتخصصهم العلمي، وان اي لجنة يجب ان لا تضم اقل من ٥ اعضاء ولاتزيد عن ١١ عضوا، وان عمل هذه اللجان هو متابعة نشاطات الحكومة ومعرفة مشاكل المواطنين من خلال اتصالهم المباشر بالمواطنين، وان اللجان البرلمانية لم تتمكن من القيام بواجباتها خلال الدورة الخريفية للبرلمان ٢٠١٦–٢٠١٧ بسبب تعطل البرلمان وان نشاطات اللجان في دورته الخريفية تلخصت في:

١- اجتماع اللجان البرلمانية:

عمل اللجان خلال هذه الدورة كان معطلا حيث لم تتمكن من ممارسة عملها بالشكل المطلوب وان البعض من اعضاء هذه اللجان حتى في حالة وجود اجتماعات للجان فانهم لايحضرون لاعتبارات سياسية بسبب تعطيل البرلمان، وان هيئة رئاسة البرلمان لاتمارس عملها فرئيس البرلمان لايتم السماح له بالعمل، وسكرتير البرلمان لايمارس مهامه ايضا لاسباب سياسية، وان نائب رئيس البرلمان فقط هو من يمارس مهامه ولم يتم عقد اي جلسات للبرلمان.

وانه بسبب منع تقديم المعلومات لمعهد پەی من قبل رئاسة البرلمان واعضاء البرلمان استنادا الى الخطاب المرقم (٤٥٢/٤/٤) الصادرة عن مديرية العامة لديوان رئاسة البرلمان والتي اشارت فيها الى انه بموجب توجيهات نائب رئيس البرلمان في (٢٠١٧/٢/٢٧) فقد تم حجب جميع المعلومات عن معهد پەی بصورة رسمية، ولذلك فان منظمة پەی تستند في معلوماتها في الوقت الحاضر على الموقع الالكتروني للبرلمان، وانه وفقا للموقع الالكتروني للبرلمان فانه خلال الاشهر الستة الماضية ومن مجموع ٢٢ لجنة ٣ لجان فقط قامت بعقد اجتماعاتها وهم:–

- لجنة الزراعة ٣ اجتماعات
- لجنة البيشمركة اجتماع واحد
- لجنة الشؤون الاجتماعية اجتماع واحد.

٢- كتابة التقارير حول مشاريع القوانين:

لحد الان تم تقديم ٢٢٦ مشروع قانون للبرلمان من بينها ١٥٥ مشروعا تم اجراء القراءة الاولى لها، وتم ارسالها للاعضاء واللجان المختصة و٧١ مشروعا لم يتم اجراء اي قراءة لها، وانه خلال الدورة البرلمانية الرابعة والمستمرة منذ ٣ سنوات تمت المصادقة على ١٨ قانون وسبعة قرارات، اما البقية فلم تحدث اي تغييرات عليها وانه وفقا لماهو منشور في الموقع الالكتروني للبرلمان فان اي من اللجان المختصة لم تقم بكتابة التقاريرحول مشاريع القوانين المرسلة اليها خلال الدورة الخريفية ٢٠١٧ للبرلمان.

الجدول (١)

ملخص نشاطات البرلمان خلال الدورة الخريفية لسنة ٢٠١٦ لبرلمان

ذ	الموضوع	الرقم
١	عدد جلسات البرلمان	٠
٢	عدد فقرات العمل	٠
٣	عدد فقرات العمل /المنفذة	٠
٤	عدد فقرات العمل/ الغير المنفذة	٠
٥	عدد مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها في الدورة الخريفية لعام ٢٠١٦	٠
٦	عدد القوانين المصاددق عليها	٠
٧	عدد القرارات المصادق عليها	٠
٨	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان	٠
٩	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان وقد حضروا	٠
١٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان لم يحضروا	٠
١١	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على طلبهم	٠
١٢	عدد الاستجوابات والتي اجريت لاعضاء مجلس الوزراء في البرلمان	٠
١٣	عدد اجتماعات اللجان	٥
١٤	عدد تقارير اللجان حول مشاريع القوانين والتي طرحت في الدورة الربيعية لعام ٢٠١٦	٠
١٥	عدد تقارير اللجان حول مشاريع القوانين والتي كان يجب ان تعد ولم يتم اعدادها	٢٤١
١٦	عدد الاسئلة والتي وجه للحكومة من قبل اعضاء البرلمان	٠
١٧	عدد الاسئلة اعضاء البرلمان والتي تمت الاجابة عليها	٠
١٨	عدد اسئلة اعضاء البرلمان والتي لم يتم الاجابة عليها	٠

الملاحظات حول الدورة الخريفية ٢٠١٦ للبرلمان

أولاً: انه خلال هذه الدورة وقبلها ومنذ ٦-١٠-٢٠١٦ لم يتم عقد اي جلسة للبرلمان وان ذلك لاينسجم مع العمل البرلماني.

ثانياً: انه خلال الدورة الرابعة للبرلمان والمستمرة في الوقت الحاضر و منذ اكثر من ٣ سنوات تمت المصادقة على ١٨ قانون وسبعة قرارات ولكنه تم القيام بقراءة اولى لـ١١٥ مشروع قانون في البرلمان.

ثالثاً: ان البرلمان لم يتمكن من مراقبة ومتابعة عمليات بيع النفط وعائداتها ولم يتمكن من تدقيق العقود النفطية الموقعة [١] على الرغم من ان البرلمان قام صادق على قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ والخاص بصندوق العائدات النفطية والغازية ولكن الحكومة لم تلتزم بهذا القانون الصادر من قبل البرلمان ولم تلتزم بتوجيهات البرلمان.

رابعاً: لم يتم استدعاء اي وزير من اجل استجوابه في البرلمان.[٢]

خامساً: ان اللجان المعنية في البرلمان لم تقم بواجباتها في مراقبة اداء الحكومة ولم يقوموا بمتابعة المشاريع المنفذة من قبل الحكومة والتي تم تخصيص الاموال لها من قبل الحكومة في السنوات الماضية، والتي تنفيذها لايزال مستمر، وان ديوان الرقابة المالية ايضا يجب ان تقوم بمتابعة هذه الامور.

سادساً: من مجموع ٣٦٢ مشروع قانون تم ارسالها الى اللجان في برلمان اقليم كردستان لاعداد التقارير حولها تم اعداد تقارير لـ(١٢١) مشروعا اي انه لحد الان لم يتم اعداد التقارير الخاصة بـ(٢٤١) مشروع قانون من قبل لجان البرلمان وان ذلك يتناقض مع النظام الداخلي للبرلمان.[٣]

سابعاً: خلال هذه الدورة ومن مجموع ٢٢ لجنة برلمانية فان ثلاث منها فقط قامت بعقد اجتماعات، في الوقت الذي كان يفترض ان تقوم هذه اللجان بعقد اجتماعات مستمرة وان تقوم بعقد اجتماع واحد على الاقل اسبوعيا اذا كان البرلمان يمر باوضاع طبيعية.

---

[١] المادة (٤٢) من النظام الداخلي للبرلمان نصت على:-

١- ان اللجان الدائمية لها الحق ان تطالب الدوائر الحكومية والمنظمات الجماهيرية والمهنية عن طريق نائب رئيس البرلمان ان يتم تزويدها بالمعلومات الخاصة بالمواضيع المطروحة.

٢- انه في حالة عدم تزويد هذه اللجان بالمعلومات المطلوبة من قبل الجهات المذكورة اعلاه في هذه الحالة فان رئيس البرلمان يقوم بابلاغ رئيس مجلس الوزراء وفي حالة عدم الرد على هذه المطالب خلال ١٥ يوم فانه يتم عرض الموضوع على رئيس البرلمان لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

[٢] ان المادة (٦٩) من النظام الداخلي للبرلمان نصت على:

١- انه في حالة رغبة اي عضو برلماني بمسائلة اي شخص في السلطة التنفيذية يجب ان يتم ذلك بشكل مكتوب

٢- يقوم رئيس البرلمان بايصال طلب المسائلة الى السلطة التنفيذية وبعد وضعها في جدول اعمال اول جلسة بعد ابلاغه بذلك ويتم تحديد موعد المناقشة بعد اسبوع في حالة ان يكون الطلب مستعجل وقبول عضو اللجنة التنفيذية بذلك.

[٣] في الفقرة (٤) من المادة (٧١)في النظام الداخلي نصت على اعداد تقرير مشترك بين اللجنتين ورفعها وبعد صياغتها من قبل اللجنة القانونية بعد وصولها الى اللجنتين بعشرة ايام في حالة اذا لم يتم الطلب منهم بالنظر فيها بشكل مستعجل وبخلافه فسيتم تقديمها خلال خمسة ايام.

ثامناً: انه من الملاحظ انه تم تهميش دور البرلمان في الساحة السياسية باقليم كردستان وانه في جميع الاحداث السياسية والمهمةوالتي حدث مؤخرا تم اهمال دور البرلمان فيها، على الرغم من وجود ما يلزم القيادة السياسية في الاقليم بالعودة الى برلمان اقليم كردستان بموجب القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٥، ولكن ذلك لم يتم تنفيذه.

تاسعاً: تم اصدار القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بمكافحة الارهاب في اقليم كردستان وتم تمديد عمل هذا القانون بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ ولكن هذا القانون انتهى مدة العمل به في ١٦-٧-٢٠١٦ وكان يفترض ان يتم تمديد هذا القانون، وان ذلك ادى الى حدوث فراغ قانوني في هذا الموضوع.

عاشراً: تم تعليق العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتاجير العقارات في اقليم كردستان بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ ولمدة سنةواحدة، وانه منذ يوم ١٥-٧-٢٠١٦ انتهى حكم التعليق وكان يفترض على البرلمان ان يقوم ان يقوم بتعديل القانون او ان يقوم بتمديد التعليق مرة اخرى، مما ادى الى خلق مشاكل للطبقات الفقيرة والمستاجرين في اقليم كردستان مما ادى بالقضاء الى اعادة تطبيق القانون القديم في المحاكم.

احدا عشر: ان المدة القانونية لرئيس هيئة حقوق الانسان في الاقليم قد انتهت منذ ١٧-١-٢٠١٧ وان المدة القانونية لرئيس هيئة النزاهة ستنتهي في ١٣-٥-٢٠١٧ وكان يجب ان يتم حسم هذه المواضيع وفقا للقانون ولكنه لم يتم اتخاذ اي اجراءات وان ذلك بحد ذاته مخالفة للقوانين.

الهيئات المرتبطة بالبرلمان

هنالك عدد من الهيئات المستقلة والمرتبطة بموجب القانون بالبرلمان، وان تعطيل العمل البرلماني اثر بشكل كبير على هذه الهيئات ايضا وان كان ذلك لم يؤدي الى تعطيلها، ولكنه ادى الى اضعاف دورها ومن هنا نشير الى هذه الهيئات:-

اولا: ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان – عيراق:

ان هذه الهيئة تعمل وفقا للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ وقد اشارت موادها (٢-٣-٤) الى انه بموجب هذا القانون سيتم استحداث سلطة رقابية في اقليم كردستان تحت اسم ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان العراق وان هذه الهيئة تمتلك شخصية معنوية، ومستقلة ماليا واداريا،وبامكانها اتخاذ كافة الافعال القانونية بهدف القيام بالمهام الملقاة على عاتقها، وانها تقوم باختيار شخص لتقوم بمنحها سلطته او تمثيلها. وان هذا الديوان مرتبط ببرلمان اقليم كردستان وان الهدف في انشائها هو حفظ المال العام عن طريق تطبيق الرقابة وفقا للتخصص والصلاحيات الممنوحة لها بموجب هذا القانون، **ما يلاحظ على ذلك هو ان:**

١- ان هذه الهيئة لم تتمكن من ممارسة مهامها القانونية بسبب انه لم يتم منحها المعلومات الكافية من قبل الاجهزة المعنية وعلى الرغم من المادة ١١ في هذا القانون اشار الى ان "الديوان له الحق في النظر الى جميع الوثائق وجميع الملفات المعلنة والسرية والمتعلقة بالامور المالية باستثناء الملفات التي يستثنيها رئيس الاقليم بالتنسيق مع رئيس البرلمان ورئيس الوزراء شريطة ان يتم ابلاغ رئيس الديوان لمعرفة المعلومات وابداء رايه الخاص حول ذلك" ولكن ذلك لم يحدث.

٢- انه ورد في المادة ١٢ في القانون " اولا: ان الديوان له صلاحية تقييم الاوضاع المالية حول قضايا العقود العامة والمساعدات والمنح والقروض والتسهيلات الحكومية بهدف معرفة كيفية صرفها و الجهات المخصصة لها، ثالثا: يجب على مؤسسات الاقليم ان تقوم بارسال جميع العقود ووثائق القروض والاعفاءات والتي تحصل عليها الى الديوان خلال شهر واحد بهدف مراجعتها وابداء الملاحظات المطلوبة حولها".

انه من الملاحظ بان الحكومة تشير الى تراكم القروض عليها ولكنه لم يتم ابلاغ ديوان الرقابة المالية باي معلومات حول هذه القروض، وانه لم يتم ارسال اي عقود خارجية اليها وحول هذا الموضوع يشير رئيس ديوان الرقابة " بان ضعف النظام المالي وتهميش النظام المصرفي ادى الى ايصال اقليم كردستان الى هذه المرحلة والتي فيها انعدمت الثقة، مما اجبرها على استخدام البنوك الاهلية للمعاملات المالية الحكومية وان هذا مخالف للقانون، وان معاملات الاموال العامة كان يجب ان تتم في مؤسسات خاضعة لديوان الرقابة كي يكون بامكانها تدقيق هذه المعاملات ".[١]

٣- ووفقا لهذا لقانون فان الديوان له الحق في ممارسة التدقيق مع المؤسسات الاهلية التي تتعامل مع الحكومة ولكنها لم تتمكن من ممارسة عملية التدقيق مع هذه الجهات مثل بنك كردستان والتي تمتلك معاملات مالية واسعة مع حكومة اقليم كردستان وتقوم بعملية تحويل الموازنات ورواتب موظفي اقليم كردستان.

---

[١] http://www.xelk.org/detailnews.aspx?jimare=15055&babet=important&relat=2025

٤– ان القانون يعاني نقاط ضعف وثغرات كثيرة بالاضافة الى عدد من المواد المتعارضة مما ادى الى عدم تمكن الديوان من ممارسة مهامها بالشكل المطلوب.

٥– انه بموجب القانون يجب تخصيص موازنة ديوان الرقابة من قبل البرلمان كوحدة مستقلة ولكنه تم قطع هذه الموازنة منذ عدة سنوات وان الديوان يعتمد في موازنته على وزارة المالية مما اثر بشكل سلبي على اداء الديوان وادى الى عدم تمكنه من ممارسه عمله الرقابي بالشكل المطلوب.

٦– انه في الفقرة الاولى من المادة التاسعة تمت الاشارة الى ان الديوان يقوم بتقديم تقرير سنوي الى رئاسة الاقليم والبرلمان ومجلس الوزراء ويقوم فيها بعرض ملاحظاته حول الاوضاع المالية والادارية والاقتصادية في مجال الرقابة المالية على الوزارات والاطراف والتي يقوم بمراقبتها بالاضافة الى تقديم ملخص عن اعمال الديوان خلال هذه السنة.

انه من الملاحظ ان الديوان قام بارسال تقرير سنوات(٢٠١٣–٢٠١٤) في ٢٠١٦ وانه بصدد ارسال تقرير عام ٢٠١٥ الى البرلمان.

٧– كان يجب على الحكومة ان تقوم بارسال الحسابات الختامية الى ديوان الرقابة المالية بهدف اجراء التدقيق عليها، وان يقوم الديوان بارسال تقاريره الى البرلمان بهدف مناقشته والمصادقة عليه، ولكنه منذ عام ٢٠١٣ ولحد الان لم تقم الحكومة بارسال الحسابات الختامية ولكن كانت لديها بيانات مالية، وان ذلك يتناقض مع القانون ولهذا فان الديوان لم يمارس عملية التدقيق عليها.

٨– اشارت المادة العاشرة من القانون:–

ان الاطراف التي تخضع لسلطة ديوان الرقابة المالية هي:

اولا: الوزارات والادارات الحكومية والهيئات المستقلة الغير المرتبطة بالوزارات والاطراف التي لها موازنات مستقلة.

ثانيا: جميع الاتحادات والجمعيات والنقابات والمنظمات والتي تم منح الرخصة لها من قبل الحكومة

ثالثا: جميع الاطراف الاخرى والتي يقرر برلمان الاقليم ان تخضع لسلطة ديوان الرقابة المالية او التي اشير في قانون تاسيسها بانها تخضع لديوان الرقابة المالية.

ولكن مجلس الوزراء قام باستحداث مجلس النفط والغاز ومجلس امن الاقليم واللتان تمتلكان موازنات ضخمة ولكنه مع ذلك يتملصان من الرقابة عليهما، بسبب الثغرات الموجودة في هذا القانون.

وحول ممارسة الرقابة على مجلس الاقليم للنفط والغاز والتي تضم كل من رئيس الحكومة ونائبه و وزراء المالية والموارد الطبيعية والتخطيط وتشرف على ملف النفط والغاز وحول هذا الموضوع قال خالد جاوشلي رئيس الديوان بانهم لم يتمكنوا من مراقبة مجلس النفط والغاز في الاقليم بسبب انه لم يتم السماح لهم بذلك.[١]

٩– هنالك ملاحظات كثيرة على وزارة الموارد الطبيعية ولكنها لاتقوم بتزويد ديوان الرقابة المالية بالمعلومات، وان معظم تعاملاتها مع الشركات الاهلية مما ادى الى صعوبة عملية الرقابة على اعمال هذه الوزارة، وان الشركات التي كان يفترض تاسيسها في اطار هذا المجلس لم يتم تاسيسها وفضلا عن ذلك فان ديوان الرقابة المالية لايمكنها اجراء عملية الرقابة مع الشركات الاهلية وحول هذا الموضوع اشار رئيس ديوان الرقابة المالية بانه لايتم السماح لهم

[١] http://speemedia.com/dreja.aspx?Jmare=30079&Jor=1

بالاطلاع على العقود الموقعة مع الشركات الاهلية ولايتم السماح لهم بمراقبة عملية انتاج وتصدير النفط والغاز وانهم طالبوا بالاطلاع على عقود النفط والغاز ولكنه لم يتم الاستجابة لهذه الطلبات.

واشار جاوشلي انه بموجب المادة الحادية عشر في قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ ان الديوان لها حق الاطلاع على جميع الملفات والوثائق والعلنية والسرية والتي تتعلق بالامور المالية باستثناء الملفات التي يستثنيها رئيس الاقليم بالتنسيق مع رئيس البرلمان ورئيس الحكومة شريطة ان يكون رئيس الديوان على اطلاع وان يقوم بابداء رايه حول هذا الموضوع

واكد بانه تم ارسال العقود الروتينية والاجرائية فقط لهم ولكن لم يتم ارسال العقود المهمة مثل عقود المساطحة والاستثمار وعقود النفط والغاز وصرافة العملة ".[١]

١٠- ان تعطيل عمل برلمان الاقليم اثر بشكل سلبي على ديوان الرقابة المالية في الاقليم وتتلخص هذه الاثار في النقاط التالية:-

أ- في عملية تعيين نائب رئيس ديوان الرقابة المالية وملئ الوظائف الشاغرة الاخرى مثل (رؤساء الدوائر والمركز الاول والمركزي الثاني والشؤون الفنية وحلبجة ودهوك) حيث تم ايقاف عملية اشغال هذه الوظائف.

ب- ان تعطيل البرلمان اثر بشكل سلبي على عملية التدقيق والرقابة بسبب ان عدم اصدار قانون الموازنة ادى عدم السماح بمقارنة نتائج الحسابات الختامية لحكومة الاقليم مع الموازنة.

ت- وجود عدد كبير من الثغرات والضعف في فقرات ومواد قانون الرقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان مما ادى الى استفادة عدد كبير من المنتفعين من المال العام وخاصة من هم في المناصب العليا، الامر الذي جعل اصدار قانون جديد لديوان الرقابة المالية امر حتمي وضروري ويجب على برلمان الاقليم ان يقوم بالمصادقة عليه، وانه تم اعداد مشروع تعديل قانون ديوان الراقبة المالية ولكن تعطيل البرلمان ادى الى عرقلة عملية التعديل.

ث- ان تفعيل البرلمان سيؤدي الى اصدار دستور اقليم كردستان وتنظيم السلطات بشكل قانوني وان ذلك يدعم ويقوي اداء ديوان الرقابة المالية من حيث الجانب المؤسساتي والقانوني.

ج- ان عملية الاصلاحات المقترحة من قبل ديوان الرقابة المالية بحاجة الى تعديل بعض القوانين او اصدار قوانين جديدة.

ح- ان وجود البرلمان والمحاسبة هو امر داعم للمؤسسات المستقلة والمؤسسات الاخرى.

[١] http://speemedia.com/dreja.aspx?Jmare=30079&Jor=1

ثانيا: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كردستان

ان هذه الهيئة تم تاسيسها بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ واشارت المادة الثانية في هذا القانون بانه يتم تاسيس هيئة باسم الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كردستان وتمتلك هذه الهيئة شخصية معنوية واستقلالية مالية وادارية، ويتم تخصيص موازنتها من الموازنة العامة وهي مرتبطة بالبرلمان ماليا وهي مسؤولة امام البرلمان.

ولكن الملاحظ بانه لم يتم تطبيق هذا القانون بالشكل المطلوب ولم تتمكن هيئة حقوق الانسان من ممارسة المهام الموكله اليها.

١- الفقرة الثانية من المادة الخامسة تنص على ان رئيس الهيئة يتم تعيينه بالتشريح من قبل رئاسة البرلمان ورئاسة مجلس الوزراء و تعيينه بمرتبة خاصة ويتم اصدار مرسوم خاص بتعيينه بعد مصادقة البرلمان على المرشح وباكثرية الاعضاء الحاضرين في جلسة البرلمان، وان المدة القانونية لرئيس الهيئة هي اربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

انه من الملاحظ بان رئيس هيئة حقوق الانسان تم اختياره في ١٧-١٢-٢٠١٢ من قبل البرلمان وفي ١٧-١-٢٠١٧ انتهت المدة القانونية لرئيس الهيئة، وانه على الرغم من ان رئيس الهيئة بعث بخطاب رسمي في ٤-١-٢٠١٧ قام بابلاغ رئاسة البرلمان حول انتهاء مدته القانونية ولم يتم الرد عليه، و بعد مرور ثلاثة اشهر على انتهاء المدة القانونية للمذكور لم يتم احالة رئيس الهيئة للتقاعد ولم يتم تمديد مدة عمل رئيس الهيئة ولم يتم اختيار شخصا اخر ليحل محل المذكور.

٢- في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون ان البرلمان يراقب ويتابع نشاطات الهيئة بالاستناد الى الى احكام القانون والنظام الداخلي:

ان الملاحظ في ذلك ان البرلمان لم يتخذ اي خطوات عملية لمراقبة الهيئة في الوقت يلاحظ فيه وجود خروقات قانونية.

٣- ان قانون الهيئة يعاني من نقوصات كثيرة وان هذا القانون وغير مختص بحقوق الانسان ولاينسجم مع المعايير الدولية وانه يجب تعديله، بالاضافة الى ذلك فان الهيئة عليها العديد من الملاحظات ولكن ذلك غير ممكن بسبب تعطيل عمل البرلمان.

٤- حول موازنة الهيئة فان الفقرة الاولى من المادة الثانية اشارت الى انه يتم انشاء هيئة باسم الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كردستان وتمتلك الشخصية المعنوية والمستقلة ماليا واداريا وانه يتم تخصيص موازنة خاصة بها وتكون مرتبطة بالبرلمان ماليا وهي مسؤولة امامه

ولكن في الواقع فانه يتم تخصيص موازنة الهيئة من قبل وزارة المالية حيث يتم تخصيص مبلغ قليل لهذه الهيئة وان ذلك اثر كثيرا على نشاطات الهيئة.

٥- تهرب الحكومة من تطبيق قانون الحصول على المعلومات والذي يتم تنفيذه من قبل هيئة حقوق الانسان وتشرف عليها حيث انه لم تقم اصدار التعليمات الخاصة بتطبيق هذا القانون.

٦- انه هنالك عدد من القوانين التي يجب تعديلها او يجب اصدارها من بيها قانون الارهاب وقانون المستهلك وقانون الاتجار بالبشر وقانون العمل... الخ والمرتبطة بشكل مباشر بحقوق الانسان ولكن تعطيل البرلمان ادى الى عدم اصدار هذه القوانين.

٧- في الفقرة العاشرة من المادة الرابعة في القانون اشارت الى انه:

أ- ان الهيئة تقوم باعداد تقرير سنوي يشير الى اوضاع حقوق الانسان في الاقليم بشكل واقعي ويتم ارساله الى رئاسة الاقليم والى رئاسة البرلمان والى رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة المجلس القضاء والجهات المعنية بالاضافة الى ان تكون مرفقة بعدد من التوصيات من اجل حماية ودعم حقوق الانسان في الاقليم

ب- يجب على الهيئة ان تقوم باعداد تقارير فصلية عن اوضاع حقوق الانسان وارسالها للبرلمان وان يتم نشرها في وسائل الاعلام

ولكن من الملاحظ بان الهيئة قامت بارسال تقاريرها الدورية بانتظام الى رئاسة البرلمان دون ان يقوم البرلمان بالرد والتعقيب او ابداء الملاحظات او اي شيء حول هذه التقارير.

ثالثا: الهيئة العامة للمناطق المتنازع عليها في اقليم كردستان

ان هذه الهيئة تعمل بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٣ واشارت المادة الثانية من القانون الى انه بموجب هذا القانون يتم تشكيل هيئة باسم الهيئة العامة للمناطق المتنازع عليها في اقليم كردستان والتي تمتلك شخصية معنوية ومستقلة ماليا واداريا وانها مرتبطة بمجلس الوزراء، ان الملاحظ حول هذه الهيئة انه:-

١- مثلما تم الاشارة اليه فان هذه االهيئة مرتبطة بمجلس الوزراء ولكنه في الفقرة الثالثة من المادة السابعة في القانون اشارت الى انه يجب على رئيس الهيئة ان يقوم برفع التقارير الدورية وكل اربعة اشهر الى برلمان الاقليم عن طريق مجلس الوزراء

من الملاحظ بان هذه الهيئة لم تقم بارسال اي تقارير الى البرلمان وان البرلمان لم يقم بمحاسبتها حول ذلك.

وخلال مقابلتنا مع رئيس الهيئة اشار الى انهم قاموا بارسال ١٢٠ تقرير الى البرلمان ولكنه لم يتم الرد عليهم، ومن ثم قاموا بارسال ١١٠ تقرير الى البرلمان ولم يكن لهم اي رد على ذلك ايضا، وقاموا بعد ذلك بارسال ٦٠ تقرير ولم يتسلموا اي رد، ومن ثم تم ارسال ٢٢ تقرير الى اللجان الدائمة في البرلمان وثلاثة تقارير الى الرئاسات الثلاثة ولم يردوا عليهم ايضا، واخيرا قاموا بارسال تقرير واحد الى البرلمان ولم يتلقوا الرد، وبعد ذلك قرروا عدم ارسال اي تقارير دون ان يتم السؤال او محاسبتهم عن سبب عدم ارسالهم اي تقارير.

٢- ان هذه الهيئة تعمل على اتجاهين الاتجاه الاول المادة ١٤٠ من الدستور العراقي وان هذه المادة مصيرها مجهول وتم ايقاف نشاطاتها بسبب التغييرات الاخيرة والاتجاه الثاني هو تقديم الخدمات للمناطق المتنازع عليها وان ذلك توقف ايضا بسبب الازمة المالية وعدم وجود الموازنة الكافية وان ذلك ادى الى تعطيل عمل الهيئة.

٣- هنالك ثغرات ونواقص كثيرة في القانون، وهنالك اختلافات بين النص العربي والكردي في القانون وان تعطيل عمل البرلمان اثر بشكل كبير على نشاطات الهيئة حيث ان تعطيل البرلمان ادى الى عدم امكانية تعديل القانون في الوقت الحاضر.

رابعا: هيئة النزاهة العامة في اقليم كردستان العراق

ان هذه الهيئة تمارس نشاطاتها بموجب القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١ وان المادة الثانية في القانون يشير الى انه بموجب هذا القانون هذه الهيئة تحمل اسم هيئة النزاهة العامة في اقليم كردستان العراق وتمتلك شخصية معنوية مستقلة وهي خاضعة لرقابة البرلمان ويتم تخصيص موازنتها من الموازنة العامة.

ولكن الملاحظ في هذا القانون بانه لم يتم تطبيقه بالشكل المطلوب ولم تتمكن هذه الهيئة من ممارسة نشاطاتها بالشكل المطلوب للاسباب التالية:-

١- ان المادة الثانية من القانون يشير الى انه بموجب هذا القانون هذه الهيئة تحمل اسم هيئة النزاهة العامة في اقليم كردستان العراق وتمتلك شخصية معنوية مستقلة وهي خاضعة لرقابة البرلمان ويتم تخصيص موازنتها من الموازنة العامة ولكنه لم يتم تخصيص اي موازنة لها وانها تعتمد على الموازنات المخصصة لها من قبل وزارة المالية وحكومة الاقليم وان ذلك يضعف استقلالية هيئة النزاهة.

٢- في المادة الرابعة من القانون تشير الى الجهات التي تخضع لهذه الهيئة وهي:

أ- مسؤولي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية واعضائها والذين يعملون فيها.

ب- الجهات الاهلية مثل الاشخاص والشركات والتي تتعامل مع الجهات الحكومية مثل الوزارات والاجهزة والمتعاقدين مع جميع اجهزة الدولة.

ج- جميع التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية والدولية والذين يعملون في اقليم كردستان وجميع الاتحادات والنقابات والجمعيات والاندية، فيما يتعلق بالامور التالية:-

١- قانونية مصادر التمويل والمنح.

٢- كيفية صرف الاموال وفقا لقواعد صرف الاموال المتبعة.

٣- مراعاة النظام الداخلي لهذه الجهات وعدم مخالفته.

ان الملاحظ ان سبب عدم تطبيق هذا القانون هو ان معظم الموظفين والمسؤولين في اقليم كردستان يمتلكون نوع من انواع الحصانة مثل الوزراء واعضاء البرلمان والمحامين والعاملين في الاجهزة الامنية ومنتسبي وزارة الداخلية والبيشمركة والصحفيين... الخ فلايمكن استدعاء ومحاسبة هؤلاء ومثولهم امام القضاء واجراء التحقيقات معهم دون اخذ موافقة مسؤوليهم، وان موافقة هذه الاجهزة تتم بصعوبة.

٣- ان المادة الخامسة من القانون تشير الى ان الهيئة تعمل من اجل:

اولا: تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومقاييس الخدمة العامة بموجب الدستور والقوانين المعمول بها واجراء التحقيقات في قضايا الفساد وارسالها للقضاء المختص ومتابعتها واستقبال شكاوى المواطنين والشكاوى الخاصة بالفساد والمسائل الاخرى واجراء التحقيقات فيها ونشر ثقافة وطنية لمحاربة الفساد والنزاهة واصدار التعليمات بموجب اسس الكسب الغير المشروع وكشف الذمة المالية لرئيس الاقليم ونائبه ورئيس البرلمان ونائبه وسكرتيره واعضاءه ورئيس الوزراء ونائبه والوزراء والذين يحملون صفة الوزير ووكلاء الوزراء ورئيس هيئة النزاهة ونائبه وجميع المدراء العامين والمحققين العاملين فيها واصحاب الدرجات الخاصة والوكلاء ومعاونيهم والمدراء العامين ووكلائهم والقضاة واعضاء الادعاء العام والمشرفين القضائيين والمحققين وجميع الضباط في حرس الاقليم وقوات الامن الداخلي ورؤساء الوحدات الادارية واعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي ورؤساء البلديات واعضاء مجالس البلديات وكل

شخص هو في منصب مدني او عسكري، ويحق للهيئة اضافة اسماء الجهات والتي يتم شمولها بكشف الذمة المالية بموجب تعليمات تقوم الهيئة باصدارها، ولكن لم يتم التمكن من تنفيذ معظم هذه المهام احدى القطاعات الي تدور حولها الشكوك هي قطاع النفط والغاز ووزارة الموارد الطبيعية ولكن من الملاحظ بان هيئة النزاهة العامة لم تتخذ اجراءات بحق هذه الجهة وان سبب ذلك يعود الى ان الحكومة والمسؤولين المعنيين لم يقوموا بتزويد هذه الهيئة باي احصائيات دقيقة.

٤- في المادة السابعة من القانون فان المدة القانونية لرئيس الهيئة تبلغ اربعة سنوات قابلة للتمديد لمدة واحدة ولكن رئيس الهيئة الدكتور احمد انور تم اختياره في البرلمان باغلبية الاعضاء في يوم ١٣-٥-٢٠١٣ وقام باداء القسم القانوني، وفي يوم ٢٨-٥-٢٠١٣ بدا بممارسة مهامه رئيسا للهيئة وبعد شهرين من الان ستنتهي المدة القانونية للمذكور، ومن غير المعلوم ما اذا كان سيتم تمديد مدة عمل المذكور رئيسا للهيئة او اختيار شخصا اخر ليحل محله، ومن المفترض ان يقوم البرلمان بذلك ولكن ذلك غير ممكن بسبب تعطل عمل البرلمان.

٥- بموجب المادة العاشرة يجب ان تقوم الهيئة بارسال تقرير كل ستة اشهر الى البرلمان ولكن الملاحظ بانه لم تقدم اي تقرير الى البرلمان باستثناء قيامها بنشر تقريرين في عام ٢٠١٤و٢٠١٥

٦- لم تتمكن الهيئة من تشكيل هيكلها التنظيمي كما هو مشار اليه في القانون بسبب الازمة المالية في الاقليم ولم يتم تعيين العدد المطلوب من الموظفين للهيئة، وهنالك نواقص كثيرة في الهيئة وانه بموجب المادة الحادية عشر يجب ان يتم اختيار شخص ليكون نائبا لرئيس الهيئة ولكن ذلك لم يحدث لحد الان.

٧- بموجب المادة الرابعة عشر في القانون كان يجب على الهيئة ان تقوم بمحاسبة الاشخاص الذين قاموا بجمع الثروات بشكل غير مشروع ولكن الهيئة لم تتخذ اي اجراءات في هذا المجال

٨- كان يجب على البرلمان ان يقوم بمتابعة تطبيق القانون وقيامها بتطبيق المهام الموكلة اليها ولكن ذلك لم يحدث بسبب تعطيل عمل البرلمان.

٩- هنالك فراغات ونواقص في قانون الهيئة وان العاملين في الهيئة انفسهم غير راضين عن قانون الهيئة، وانه تم تقديم طلبات لتعديل القانون ولكن تعطيل عمل البرلمان منع تعديل القانون.

خامسا: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء

ان هذه الهيئة تعمل بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ وقد اشارت المادة الثانية والثالثة من القانون الى ان هذا القانون يقوم بتاسيس هيئة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاءات في اقليم كردستان العراق كي تكون الهيئة الوحيدة وتمتلك السلطة الحصرية لاجراء الانتخابات والاستفتاءات العامة في اقليم كردستان والتي تجرى على مستوى اقليم كردستان العراق، وان المقر الرئيسي للمفوضية يكون في اربيل عاصمة الاقليم وان المفوضية تقوم بفتح مكاتب لها في مراكز المحافظات والوحدات الادارية اذا اقتضت الحاجة الى ذلك، وان هذه المفوضية هي هيئة مستقلة ومهنية وتمتلك شخصية معنوية ويتم مراقبتها من قبل البرلمان وهي مسؤولة امامه.

وهنالك العديد من الملاحظات حول هذا القانون وهذه الهيئة ومنها:-

١- على الرغم من ان القانون اشار الى ان هذه المفوضية هي مستقلة كما هو مشار اليه في المادة الاولى والخامسة عشر فان المفوضية تحصل على موازنة سنوية مستقلة وفقا للتعليمات والقواعد المعمول بها ويتم تحديد هذه الموازنة من قبل مجلس الوزراء بالتنسيق مع وزار المالية والاقتصاد، وان البرلمان يصادق عليها ويتم تضمينها في موازنة الاقليم.

ولكن موازنة المفوضية تكون تحت رحمة الحكومة ووزارة المالية وان ذلك ينتقص من استقلاليتها، وان المادة الاولى من قانون المفوضية اشارت الى ان هذه المفوضية هي مستقلة ولكنه تم توزيع هذه المفوضية عل الاحزاب الخمسة حيث ان مجلس المفوضية تمتلك تسعة اعضاء ثلاثة منهم من حصة الحزب الديمقراطي واثنين للاتحاد الوطني واثنين لحركة التغيير وعضو للاتحاد الاسلامي وعضو للجماعة الاسلامية، وان ذلك لم يقتصر على مجلس المفوضية بل وشمل الجانب الاداري ايضا حيث انه من مجموع ١٤ مديرعام في المفوضية اربعة منهم تابعين للحزب الديمقراطي و٣ للاتحاد الوطني و٣ لحركة التغيير ومدير عام واحد لكل من الاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية، وربما ذلك انعكس ايضا على المناصب الاخرى مثل نواب المدراء العامين والمدراء ونوابهم وجميع الموظفين العاملين في المفوضية وان ذلك يتناقض مع القانون ومقياس الاستقلالية في المفوضية.

ان هذه الاوضاع في المفوضية تتناقض مع الفقرة (ز) من المادة الخامسة في القانون حول الاشخاص العاملين في المفوضية والتي تشير الى انه يجب ان يكونوا غير منتمين الى اي حزب سياسي في حال عملهم في مجلس المفوضية، ولكنه في الواقع ان جميع الاشخاص الذين تم تعيينهم في مجلس المفوضية تم تعيينهم من قبل الاحزاب ويمثلونهم في المفوضية.

٢- في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة اشارت الى ان عملية ادارة تسجيل اسماء الناخبين وتنظيمها وتحديث السجلات هي لضمان حق الانتخاب كما انه في الفقرة الاولى من المادة السادسة اشارت الى ان تحديث سجلات الناخبين يجب ان تتم وفق احدث الاساليب ويجب على الاطراف المعنية تقديم الدعم والتنسيق والعون لمجلس المفوضية من اجل القيام بذلك.

ولكن لحد الان لم تتخذ المفوضية اي اجراءات من شانها انشاء سجلات ناخبين خالية من اي نقاط خلل او نقوصات حيث انه في حالة اجراء اي انتخابات في الاقليم فيجب الاعتماد على سجلات الناخبين العراقية والتي تم

اعتمادها في الانتخابات السابقة وان هذه السجلات مليئة بالنواقص وتضم مئات الالاف من المتوفين والاسماء المكررة والغير الحقيقية.

٣- في الفقرة العاشرة من المادة الرابعة اشار القانون بانه يتم العمل من اجل خلق الثقة بعملية الانتخابات لدى جميع مكونات الشعب الكردي ونشر ثقافة الانتخابات عن طريق استمرار العلاقة مع جميع المشاركين في عملية الانتخابات

ولكن لحد الان لم يتم اتخاذ اي خطوة من قبل المفوضية لخلق الثقة لدى مواطني اقليم كردستان بعملية الانتخابات.

٤- ان الاحزاب الاربعة (الاتحاد الوطني وحركة التغيير والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية) يعتبرون بان مسعود البارزاني من الناحية القانونية لا يشغل منصب رئيس الاقليم وانه فاقد الشرعية ولكنهم قبلوا بان يوقع مسعود البارزاني على مراسيم تعيين المدراء العامين في المفوضية واعتبروا ذلك امرا طبيعيا وقاموا برفع الطلبات الى رئاسة الاقليم عن طريق البرلمان، وبذلك فان المفوضية ستعترف بموقع مسعود البارزاني رئيسا للاقليم.

٥- ان اسم المفوضية هي المفوضية المستقلة ولكن في تعيين موظفيها قامت الاحزاب الخمسة الرئيسية في الاقليم بتعيين اشخاص مرتبطين بها في المفوضية.

سادساَ: قانون حق الحصول على المعلومات في اقليم كردستان

ان هذا القانون يعرف بالقانون رقم (١١) لسنة (٢٠١٣) وان هذا القانون مرتبط بالبرلمان بسبب ان المادة الثالثة منه تشير الى ان الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في الاقليم هي المسؤولة عن تنفيذه وتطبيق هذا القانون وهذه الهيئة مرتبطة بالبرلمان، وهنالك العديد من الملاحظات حول هذا القانون:

اولا: ان المادة الثانية والعشرين من القانون تشير الى ان هذا القانون سيتم تطبيقه بعد مرور٩٠ يوم من نشره في صحيفة وقائع كردستان ولكن لحد الان لم يتم تطبيق هذا القانون

ثانيا: بموجب المادة السادسة من المادة الاولى في القانون تشير الى يجب على جميع المؤسسات الحكومية في اقليم كردستان تحديد موظف مختص بالنظر في طلبات الحصول على المعلومات واشارت المادة الثانية عشر بانه يجب على جميع المؤسسات والدوائر العامة والخاصة ان تقوم بتدريب هذا الموظف تدريبا خاصا بهدف تطبيق هذا القانون ولكن لحد الان لم يتم تحديد او تدريب اي موظف في اي من المؤسسات الحكومية والخاصة في الاقليم

ثالثا: اشارت المادة الثالثة الى ان الهيئة بالاضافة الى المهام الموكلة اليها بموجب القانون (٤) لسنة ٢٠١٠ تعمل على تطبيق هذا القانون وانها تمتلك السلطات التالية:-

أ- متابعة تطبيق احكام هذا القانون ومراقبة اي مخالفات والعقبات التي تعيق تطبيق القانون واصدار التوصيات المناسبة حول ذلك

ب- وضع برنامج لتدريب الموظفين المختصين بتطبيق احكام هذا القانون

ت- تلقي الشكاوى والتحقيق فيها وباسرع وقت ممكن واتخاذ الاجراءات المناسبة

ث- ابلاغ جميع المؤسسات والدوائر التي تحدث فيها مخالفات تطبيق هذا القانون بهدف تصحيح ذلك

ج- توجيه المواطنين بالطرق الصحيحة بهدف الحصول على حقوقهم المذكورة في هذا القانون واصدار المنشورات الخاصة بذلك.

ح- يحق للموظف رفض الطلب اذا كان طلب الحصول على المعلومات غير مستوفي المواصفات والشروط وفقا لهذا القانون ويحق للهيئة رفع الدعاوى القضائية ضد الاطراف والاشخاص المخالفين.

خ- يجب على الهيئة ان تقوم برفع تقرير حول نشاطاتها كل ستة اشهر الى البرلمان وان تقوم بنشره للراي العام.

ولكن الملاحظ بان اي من هذه الفقرات لم يتم تطبيقها لحد الان.

رابعا: في المادة الثالثة عشر في القانون اشارت الى يجب على جميع المؤسسات العامة ان تقوم برفع تقرير الى الهيئة وتشير فيها الى الطلبات المستلمة والطلبات التي تم قبولها بشكل كامل او بشكل جزئيا و تم رفضها بالكامل والطعون والدعاوى المرفوعة والتقارير المنشورة بموجب المادة السادسة من هذا القانون وجميع الدورات التدريبية التي تم فتحها للموظفين.

من الملاحظ بانه لم يتم رفع اي تقارير من قبل الاجهزة والمؤسسات الحكومية للهيئة حتى الان.

خامسا: في المادة السابعة عشر حول ابداء عدم الرضا:

١– ان اي شخص قام بتقديم طلب للحصول على المعلومات وتم رفض طلبه يحق له ابداء عدم رضاه حول القرار واجرائاته في المؤسسات العامة او الخاصة امام المصادر الادارية العليا سواء كانت الهيئة او المحاكم الخاصة خلال سبعة ايام من صدور القرار والذي قام الشخص بابداء عدم الرضا حوله

أ– رفض الطلب بشكل كامل او جزئي.

ب– مرور المدة المذكورة للرد على الطلب والمشار اليها في المادة الثامنة الفقرة الخامسة.

ت– فرض مبالغ غير ضرورية على صاحب الطلب.

ث– ارسال المذكور الى جهات اخرى بهدف تشتيت صاحب الطلب واخفاء المعلومات.

٢– ان القرارات الصادرة عن المحاكم حول هذه الطلبات قابلة للتمييز في محاكم التمييز في المنطقة خلال (١٥) يوم منذ يوم الابلاغ بالحكم او الذي تم تبليغه بالحكم، وان القرار الصادر من محكمة التمييز تكون قطعية. هذه المادة ايضا لم يتم تطبيقها لحد الان.

سادسا: انه في المادة الثامنة عشر تم تحديد العقوبات والتي تفرض على الشخص الذي يقوم باخفاء المعلومات، وان هذه المادة ايضا لم يتم تطبيقها.

سابعا: في المادة التاسعة عشر يجب على مجلس الوزراء والاطراف المعنية تطبيق هذا القانون

ولكن مجلس الوزراء لم يقم بتطبيق اي مادة من مواد هذا القانون بسبب انه في المادة الحادية والعشرين يجب على مجلس الوزراء بالتنسيق مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان اصدار التعليمات اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون، ولكن لحد الان لم يقوم مجلس الوزراء باصدار اي التعليمات لهذا القانون.

اي ان هذا القانون تم سنه منذ اربعة سنوات دون ان يدخل حيز التطبيق، وان البرلمان مسؤول عن تطبيق هذا القانون من جهتين الجهة الاولى ان هذا القانون صادر عن البرلمان ولم يتم تطبيقه والجهة الثانية انه تم تكليف جهة مرتبطة بالبرلمان بتطبيق القانون والاشراف على تطبيقه.

اقليم كردستان
جزيرة الديمقراطية..سنة ونصف بدون برلمان

عمر برلمان الاقليم هو الان ٢٥ سنة، ولكنه بسبب سوء الاوضاع السياسية في الاقليم بالاضافة الى اسباب اخرى اقتصرت دورات البرلمان على اربعة دورات فقط، وتم تعطيل البرلمان في دورته الرابعة في الوقت الذي كان يفترض ان يتم اجراء سبعة انتخابات برلمانية في الاقليم بموجب القوانين المعمول بها في الاقليم.

ان بداية المشاكل السياسية الحالية في الاقليم بدات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير بعد تشكيل الحكومة الثامنة في اقليم كردستان والتي تم تشكيلها بالتوافق بين الاطراف الخمسة الرئيسية في الاقليم عندما قامت الكتل السياسية الاربعة (حركة التغيير – الاتحاد الوطني – الاتحاد الاسلامي – الجماعة الاسلامية) في البرلمان في ٢٣ حزيران واستنادا على مبدا الاغلبية بعقد اجتماع في برلمان الاقليم بهدف تعديل قانون رئاسة الاقليم، بالمقابل فان الحزب الديمقراطي الكردستاني اعتبر هذه الخطوة نهاية مبدا التوافق، وعلى الرغم من ان امريكا طالبت جميع الاطراف بعدم عقد الاجتماع وان الاطراف قد اتفقت على عدم عقد الاجتماع في ليلة ١٨–١٩ آب ٢٠١٥ وان قادة هذه الاحزاب قد وقعوا على تاجيل عقد الجلسة ولكن الكتل الاربعة (حركة التغيير– الاتحاد الوطني – الاتحاد الاسلامي – الجماعة الاسلامية) اصروا على عقد الاجتماع ولكن النصاب القانوني للجلسة لم تكتمل وفشلت الجلسة.

وبعد ذلك وبسبب التظاهرات واحراق عدد من مقرات الحزب الديمقراطي في السليمانية وكرميان واتهام حركة التغيير بانها كانت تقف وراء احراق مقراتهم، على الرغم من عدم حسم هذا الموضوع في القضاء ومعرفة من هم الذين تهجموا على مقرات الحزب الديمقراطي ومن كان يقف خلفهم قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٢–١٠–٢٠١٥ وفي حاجز تفتيش بردي بالقرب من اربيل بمنع رئيس البرلمان من دخول مدينة اربيل عاصمة الاقليم ومنعه القيام بمهامه كرئيس للبرلمان، ومنذ ذلك الوقت وحتى الان فان برلمان اقليم كردستان معطل.

منذ ذلك الوقت وحتى الان فان برلمان الاقليم معطل بقرار سياسي وان الدورة البرلمانية الحالية لم يتبقى من عمرها سوى ٨ اشهر، وان جميع الاطراف يطالبون باعادة تفعيل البرلمان ولكن اي منها لم تتخذ اي خطوات فعلية من اجل اعادة تفعيلها وتقديم التنازلات والتخلي عن مطاليبهم من اجل تحقيق ذلك، وان الاطراف المتصارعة لاتزال تتبنى مواقف وتدلي بتصريحات وتصدر بيانات شديدة ضد بعضها البعض وان الاجتماعيات الخماسية والتي توقفت ولم يتم استئنافها لحد الان.

في ١٩ حزيران ٢٠١٥ قد انتهت المدة القانونية لرئيس الاقليم وفي ١٢ –١٠–٢٠١٥ تم تعطيل البرلمان، وان الحكومة تمارس مهامها دون وجود اي رقابة برلمانية عليها وقامت هذه الحكومة بابعاد اربعة وزراء وقام وزيرين اخرين بتقديم استقالاتهم.

ان الازمة المالية والحرب ضد تنظيم داعش وعدم صرف رواتب موظفي الاقليم وعدم وجود شفافية في مصادر الدخل وانعدام خدمات الكهرباء والمحروقات وزيادة الرسوم المفروضة على الموطنين من قبل الحكومة ادت بمجملها الى تدهور اوضاع المواطنين في الاقليم بشكل عام، بالاضافة الى انتهاك القوانين وعدم الاكتراث بنتائج الانتخابات وعملية الانتخابات وسيادة الاحزاب وتمركز القوات المسلحة في المناطق الجغرافية، ان هذه الاوضاع ادت الى نشر القلق وعدم الاستقرار بين المواطنين.

وحتى الان فان الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير وهما الطرفان الرئيسيان في المشكلة مستمران في التصعيد وكلاهما يدليان بالتصريحات الشديدة ضد بعضهما البعض وغير نادمان على الخطوات التي اتخذاها سابقا.

فالحزب الديمقراطي الكردستاني والذي تسبب وقام بتعطيل البرلمان يعتقد بان منع رئيس البرلمان لم يكن عمل غير مدروس وغير مخطط وانه غير نادم وانهم مسرورين بقيامهم بذلك.

واشار **اوميد خوشناو رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان** بان منع الدكتور يوسف محمد رئيس البرلمان لم يكن فعل عفوي وغير مدروس ولكنه كان ردا على عدد من الافعال الاخرى لحركة التغيير ومنع عدد من المخططات لحركة التغيير والتي اتخذت خطوات من اجل تنفيذها من بينها اجهاض الوحدة الوطنية وتفكيك التوافقات بين الاطراف والتخلي عن مبدا التوافق والاتجاه نحو مبدا الاكثرية والاقلية، واحداث الفوضى والمشاكل في المؤسسات الشرعية وان ذلك ادى الى تعطيل عمل البرلمان.

واشار المذكور بانه على الرغم من انهم قاموا بذلك مضطرين وانهم منعوا رئيس البرلمان من دخول اربيل ولكنهم غير نادمين على فعل ذلك بل وانهم سعيدين ومسرورين لانهم قاموا بذلك، وان الايام القادمة كفيلة بان تظهر الحقائق وان الحوادث التاريخية ستظهر باننا قاموا بعمل مسؤول ووطني كبير.

بالمقابل فان كتلة حركة التغيير في برلمان الاقليم اشارت في بيان لها حول احداث ١٢-١٠-٢٠١٥ بان ماحدث لا يمكن توصيفة سوى انه كان انقلاب وانه لايمكن تعريفه سوى بانه كان انقلاب وطالبت جميع الاطراف السياسية اتخاذ الاجراءات الجدية من اجل اعادة تفعيل البرلمان.

واشارت **كتلة حركة التغيير** بان تاريخ الحركة الكردية مثلما كانت مليئة بالنقاط المضيئة والانتصارات لم تخلو ايضا من الانكسارات والكوارث الداخلية، و ان الانتفاضة الشعبية وعملية الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة الاقليم كانت من النقاط المضيئة بالمقابل كانت هنالك الفساد والنواقص المنتشرة في جميع مرافق الاقليم وانتهاك القوانين وعدم احترام حقوق الانسان وانتهاك الحريات والتزوير في الانتخابات.

واكدت بانه هنالك ثلاثة اسباب ادت الى منع رئيس البرلمان وابعاد الوزراء في الحكومة وانه اذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني لايؤمن بالبرلمان وعمل المؤسسات لايعني ذلك انه سيقوم بفرض هذه الافكار على الاحزاب السياسية والمواطنين في الاقليم.

وحول الازمة الاقتصادية في الاقليم اشارت حركة التغيير بان الاوضاع الاقتصادية للمواطنين ورواتبهم في اسوء الاحوال وان اختلاق الازمات الاقتصادية والسياسية مستمرة، وان المشاكل والفراغ القانوني في رئاسة اقليم كردستان باقية وبدون حل، وفي الوقت نفسه فان الاقليم يواجه حربا شرسة ضد تنظيم داعش وان قوات البيشمركة تدافع ببسالة عن اقليم كردستان، وتثمينا لبطولات قوات البيشمركة ودماء الشهداءو سيادة القانون وتحسين الاوضاع الاقتصادية لسكان الاقليم نطالب جميع الاطراف السياسية والكتل ان يعملوا بشكل اكبر واكثر جدية من اجل استئناف جلسات البرلمان واعادة تفعيل دور البرلمان.

وفي الوقت الذي تقوم به **حركة التغيير** بابداء هذه المواقف ولكنها لم تطرح اي آلية لتفعيل دور البرلمان ولاتوجد لديها اي برنامج او خطة لتخطي هذه الازمة، ولم تقدم اي مبادارت فعلية حول ذلك، وان هذه المطاليب لم تتخطى اطار الشعارات.

وحول نفس الموضوع اشارت **كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني** في برلمان الاقليم في بيان اصدرته في الذكرى السنوية لحادثة تعطيل البرلمان انه منذ سنة ولم تعقد اي جلسة من جلسات البرلمان والتي تم تعطيلها بسبب الصراعات بين الاطراف السياسية حول مشروع تعديل قانون رئاسة الاقليم.

واكدت بان الصراعات الحالية بين الاطراف ستؤدي بنا الى المربع الاول من مراحل الحكم في الاقليم وتذكرنا بالمراحل التعيسة للصراعات بين الاطراف وتؤدي الى التعتيم على تجربة الحكم الديمقراطي في الاقليم والتي كانت مصدر فخر للجميع.

واشار البيان بان خطواتنا من اجل تقوية اسس العمل المدني وتثبيت الديمقراطية ستفشل وان مستقبل الديمقراطية والتدول السلمي للسلطة والدور الرقابي للبرلمان اصبحت غير واضحة بسبب الاوضاع الراهنة، وانه على المستوى العالمي فان تجربة الحكم في الاقليم اصيبت بصدمة كبيرة وتراجع سريع.

واشارت كتلة الاتحاد الوطني بانه بعد مرور سنة من هذا اليوم الاسود والمر لاتوجد اي بارقة امل ومساعي جدية وسريعة لحل والقضاء على المشاكل الحالية، وعلى الرغم من ان الاتحاد الوطني الكردستاني سعى ومنذ البداية لحل المشاكل وتهدئة الاوضاع ولكن هذا الموضوع استمر ولم يتم ايجاد حل له، وان المواطنين يعانون من الارهاق بسبب هذه الاوضاع، وان المخاطر ازدادت على الاقليم وان الاطراف السياسية اصبحت تعاني ضعفا في المسؤولية الوطنية.

و انها تطالب جميع الاطراف بان تقوم بعقد محادثات حقيقية من اجل حل المشاكل وايجاد الحلول الجذرية للاوضاع السيئة للمواطنين والموظفين، من اجل المصلحة العليا للمواطنين والاوضاع الحساسة في الاقليم، ويجب ان تكون مصالح الاقليم اهم من المصالح والخصوصيات الحزبية وان يعمل الجميع من اجل انقاذ العملية السياسية ونظام الحكم في الاقليم من حالة الجمود والتي تعاني منها.

ان تعبيرات كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني كانت شعارات واقعية وجميلة وفي مكانها ولكنها تثير العديد من التساؤلات من بينها هل ان هذه الشعارات تتفق مع المواقف والخطوات المبذولة من قبل قيادة والمكتب السياسي لهذا الحزب ؟ ماهي الخطوات العملية والتي اتخذتها الاتحاد الوطني الكردستاني لتفعيل البرلمان ؟؟ هل اتخذت خطوات فعلية او انهم قبلوا بواقع الحال المفروض وانهم يسيرون معها بصمت ؟؟

ومن جهة اخرى قال **ابو بكر هلدني رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني** في برلمان الاقليم بانه ليست هنالك اي مسوغ او مبرر لبقاء الاوضاع الحالية، وان غياب البرلمان له تاثير كبير على الاوضاع الحالية

واشار الى ان كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني تطالب جميع الكتل البرلمانية في برلمان اقليم كردستان بان يسهموا في اعادة تفعيل برلمان الاقليم وعقد جلساتها في اربيل.

واكد ان بان تعطيل البرلمان اثرت بشكل كبير على تدهور الاوضاع الحالية في الاقليم عن طريق تشريع القوانين وان تتكاتف مع الحكومة لايجاد حل للازمات الحالية في الاقليم.

واشار الى انهم بحثوا هذا الموضوع مع عدد من الاعضاء والكتل البرلمانية ورئيس البرلمان بان ينظموا مسيرة باتجاه اربيل بهدف ان يحولوا تفعيل البرلمان واستئناف جلساته الى امر واقع وانه لايجب بقاء برلمان الاقليم كمؤسسة شرعية مغلقة كون ذلك سيؤثر على سمعة اقليم كردستان.

من خلال تحليل كلام رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني نتلمس نوع من الجدية والاهتمام ولكن نطرح نفس السؤال على المذكور ما مدى انعكاس هذا الكلام على سياسة الاتحاد الاسلامي في المجال العملي؟؟ وهل ان الاتحاد الاسلامي كحزب تستمع الى مطاليب وتصريحات رئيس كتلتها في البرلمان من اجل اعادة تفعيل البرلمان؟ بدون شك لم نتلمس ذلك وان الاتحاد الاسلامي لم يعمل اي سوى الادلاء بهذه التصريحات.

وفي الذكرى السنوية لاغلاق وتعطيل البرلمان قامت كتلة الجماعة الاسلامية في برلمان الاقليم ايضا باصدار بيان واشارت بان ماحدث كان انقلابا على الشرعية المستمدة من اصوات المواطنين، وانه تم تعطيل برلمان الاقليم من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب موضوع انتهاء المدة القانونية لرئيس الاقليم والتي تم تمديدها في وقت سابق، وان ماحدث لم يكن سوى انقلابا على الشرعية والمستمدة من المواطنين ولكنه مع الاسف فان اوضاع المواطنين والموظفين اصبحت اسوء في ظل حكومة غير شفافة وفاسدة.

على الرغم من ان الشعارات المذكور في بيان **الجماعة الاسلامية** لاتخلو من الصحة الا ان ماهو الاختلاف الموجود بين موقف الجماعة الاسلامية والاحزاب الاخرى ؟؟ ماهي المبادرات والتي تبنتها الجماعة الاسلامية من اجل اعادة تفعيل برلمان الاقليم؟ باستثناء الشعارات العاطفية والتي تسعى الى تحريك مشاعر المواطنين؟؟

ان الكتل البرلمانية في بياناتهم وشعاراتهم وتصريحاتهم يؤكدون على تفعيل دور البرلمان بلاشك ان جميع اعضاء برلمان الاقليم لديهم نفس الرغبة ولكن الملاحظ ان مواقف الاعضاء والكتل لاتتفق مع المساعي الفعلية ولاتوجد اي جدية من قبل قادة هذه الاحزاب بالاضافة الى عدم وضوح وعدم شفافية اتفاقيات الاطراف السياسية في الوقت الذي هذه الاتفاقيات ليست مرتبطة فقط بالاحزاب السياسية ولكنها مرتبطة باسلوب ادارة الحكم وحياة المواطنين ايضا، وهذه الاتفاقيات ادت الى اثارة الشكوك وعدم الثقة بين المواطنين وهذه الاحزاب، فاذا كانت الاحزاب السياسية صادقة مع الشعارات والتعهدات فيجب عليهم ان يخطوا باتجاه تنفيذها واذا كانوا مهتمين بالمصالح العليا للاقليم واوضاع المواطنين ومستقبل تجربة الاقليم فان ذلك كان سيدفعهم باتجاه التنازل عن جزء من مطاليبهم وحل الازمات والمشاكل وبالتالي الى اعادة تفعيل البرلمان.

وانه بسبب الفراغ الناجم عن عدم وجود برلمان قامت حكومة الاقليم باتخاذ عدد من الخطوات من بينها تقليل رواتب والمخصصات المالية لموظفي الاقليم والتي تم تنظيمها بقوانين ويجب تعديلها بقوانين صادرة من البرلمان ولكن الحكومة قامت بتقليلها بقرار منفرد، وقامت بفرض ضرائب ورسوم كبيرة على المواطنين وقامت باقتراض مبالغ كبيرة من الجهات الداخلية والخارجية، وقامت بالتوقيع على عدد من العقود النفطية والغازية المشكوك فيها، وقامت بتعطيل عدد من الفقرات والمواد القانونية وايقاف العمل بها، وقامت بطرد اربعة وزراء وان اثنين من الوزراء قدموا استقالاتهم دون ان يتم بحث هذا الموضوع في البرلمان، وتوقفت جلسات البرلمان.

وان المتضرر الاول من استمرار هذه الاوضاع هم المواطنين ومن ثم التجربة السياسية والعملية الديمقراطية في الاقليم، والتي ادت الى تعطيل المؤسسات الشرعية والقانونية في الاقليم.

وان اعضاء البرلمان ايضا قد تضرروا فهم اعضاء في البرلمان بالاسم فقط دون ان يمارسوا مهامهم ولكن ذلك كان خارج نطاق ارادتهم فقد تم تعطيل البرلمان ولايتم السماح لهم بان يمارسوا عملهم ويتم انتقادهم من قبل المواطنين دون ان يتمكنوا من فعل اي شيء، ومن اجل تخطي هذه الاوضاع وتخلصهم من المسؤولية الملقاة على

عاتقهم وايجاد مخرج لها من الافضل لهم ولمصلحة المواطنين ان يقوم ٥٦ عضوا من اعضاء البرلمان بتقديم استقالاتهم بهدف اسقاط البرلمان وحله بشكل قانوني وفعلي دون الحاجة لعقد اي اجتماع في الوقت الذي تم منع عقد اجتماعات البرلمان، وفي ذلك الوقت يجب عقد انتخابات برلمانية دون الحاجة الى مرسوم من رئيس الاقليم والذي من الناحية القانونية ولايته منتهية بسبب استقالة اعضاء البرلمان وحل البرلمان وستتوجه جميع الاحزاب نحو الانتخابات دون الحاجة الى مرسوم من رئيس الاقليم وان ذلك يحل هذه المشكلة لدى الاحزاب السياسية.

وبذلك فان اعضاء البرلمان بالاضافة الى ايجاد حل للمشكلة الحالية فانهم يسجلون موقف مشرف لهم ويتخلصون من انتقادات المواطنين بسبب مواقف احزابهم والتي ينتمون اليها.

النتائج

١– ان موضوع رئاسة الاقليم هي السبب الرئيسي لازمات الاقليم ولاتزال معلقة بدون حل.

٢– انه تم تعطيل البرلمان من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني وان الاحزاب الاربعة الاخرى لم تتخذ اي خطوات جدية وعملية لاعادة تفعيله.

٣– ان مواقف معظم اعضاء البرلمان والكتل البرلمانية مختلفة من الناحية الواقعية عن مواقف احزابهم فاعضاء البرلمان يرغبون في اعادة تفعيل البرلمان.

٤– ان برلمان الاقليم تم تعطيله بسبب موضوع رئاسة الاقليم من الناحية الواقعية وحتى في حالة اجتماعه فانه سوف لن يتمكن من اصدار اي قانون وممارسة الدور الرقابي على السلطة التنفيذية ولن يتمكن من المصادقة على مشروع الموازنة على الرغم من الازمة المالية والتي يعاني منها منذ اربعة سنوات.

٥– ان تعطيل البرلمان ادت الى تراجع الديمقراطية وهنالك علامات استفهام كثيرة حول الشرعية القانونية في اقليم كردستان على المستوى الداخلي والدولي.

٦– ان تعطيل البرلمان ادى الى حالة من عدم الثقة بالبرلمان باعتبارها اعلى مؤسسة في الاقليم وانعدام الثقة بالتصويت والانتخابات.

٧– ان تعطيل البرلمان كان له اثار سلبية وسيئة على جميع الاجهزة والمؤسسات الحكومية في الاقليم فمثلا فان نشاطات هيئة حقوق الانسان وديوان الرقابة وهيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات معظمها متوقفة وليست بالمستوى المطلوب.

٨– ان البرلمان والهيئات التي تطلق عليها صفة المستقلة غير مستقلة من الناحية المالية على الرغم من انها بموجب القانون مستقلة، ولكن من الناحية الواقعية فانها تحصل على موازناتها ورواتبها من وزارة المالية والحكومة.

٩–ان تعطيل البرلمان ادت الى ممارسة افعال غير قانونية من قبل السلطة التنفيذية مما ادى الى حدوث ثغرات وفراغ قانوني في بعض المجالات

١٠– لجان البرلمان خلال الدورة الماضية لم يقوموا باي نشاطات رقابية وعدم عقد اي اجتماع مهم ولم يقوموا باعداد التقارير حول مشاريع القوانين ولم يمارسوا مهامهم بالشكل المطلوب وان ذلك حدث بسبب تعطيل البرلمان كون انه في حالة تعطيل البرلمان فان اللجان لايبقى لها اي وجود كونها مرتبطة بعمل البرلمان.

١١– ان عملية تصدير النفط هي احدى اسباب الازمات في الوقت الذي تمت المصادقة على قانون صندوق العائدات النفطية ولكن تشكيل المجلس ومنح الثقة لاعضائه في البرلمان امر غير ممكن وان سبب عدم اختيار اعضاء المجلس هو التنافس بين الاحزاب السياسية على حصصهم في هذا المجلس.

١٢– اهمال وتهميش دور البرلمان من قبل الاحزاب السياسية حيث تم تهميش قرارات وتصورات وتوصياتها.

١٣– عدم تنفيذ القوانين والقرارات والتوصيات الصادرة من البرلمان من قبل السلطة التنفيذية

١٤– بروز العديد من الازمات في الاقليم من بينها توقف العملية السياسية وتعطيل المؤسسات الشرعية وتعطيل البرلمان والفراغ القانوني بسبب رئاسة الاقليم والخطوات الغير القانونية للحكومة وانتهاك القوانين والازمة المالية وتدهور الاوضاع المعاشية للمواطنين وعدم صرف الرواتب واللاشفافية في العائدات وخصوصا العائدات النفطية والغازية وتراكم الديون على الحكومة وعدم اكتراث الكتل السياسية الرئيسية وعدم وجود برنامج لديهم ووقوفهم مكتوفي الايدي تجاه المشاكل والازمات.

التوصيات

١– يجب على الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يقوم بتصحيح الخطا الذي ارتكبه قبل سنة كون انه لايوجد اي مبرر لبقاء البرلمان معطلا منذ سنة ونصف.

٢– انه يجب على حركة التغيير ان تقوم بتقديم التنازلات عن مطاليبها وان تخطو نحو الاتفاق من اجل المصالح العليا للاقليم وانهاء وتخفيف الازمات المختلقة في الاقليم بسبب انها ايضا تقع على عاتقها جزء من مسؤولية الاوضاع الحالية التي يعاني منها المواطنين.

٣– ان يقوم الاتحاد الوطني الكردستاني باظهار موقف جدية وواضحة وان يدخل الساحة بكل قوته والابتعاد عن المواقف المتذبذبة كون ان الاتحاد الوطني قادر على التاثير في الاوضاع اذا رغبت في ذلك وقامت بتنفيذ تعهداتها.

٤– على الاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية ان يقوما بالاعلان عن مواقفهما بوضوح وان يستمعوا الى اصوات كتلهم في البرلمان والابتعاد عن التذبذب في المواقف و عن المصالح الحزبية الضيقة.

٥– في حالة عدم نجاح اي محاولة لتفعيل البرلمان قبل انتهاء الدور البرلمانية الحالية بامكان نواب البرلمان تقديم استقالاتهم الجماعية والتي ستؤدي الى سقوط البرلمان وحلها واجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

٦– بامكان الاطراف السياسية اعلان مصالحة عامة وحل الخلافات السياسية فيما بينه.م

٧– تشكيل حكومة انقاذ وطني في الاقليم وهي افضل من ان يتم تفعيلها الشكل الحالي او تفقد الشرعية.

٨– ان الحكومة التي يتم تشكيلها هي لمعالجة الازمات والتي تعاني منها الاقليم وتقوم بتنظيم علاقاتها وان تعمل حل الازمة المالية وان تعمل اصلاح نظام الرواتب في الاقليم، وان تمارس الشفافية في قطاع النفط والعائدات.

٩– يجب على الاطراف السياسية ان يتوافقوا حول مشروع الدستور وصياغة مشروع لدستور جديد وانقاذ الاقليم من حالة عدم ووجود دستور وانشاء محكمة دستورية.

١٠– من ثم السعي الى اجراء مصالحة بين المواطنين والسلطة واعادة توحيد البيت الكردي وان يتكاتف المواطنين والاحزاب في الاقليم واجراء الاستفتاء العام حول مصير الاقليم واعادة المناطق المتنازع عليها الى الاقليم وان يتم تنفيذ ما يقرره مواطنوا اقليم كردستان.

الملحق (١)

ملخص نشاطات البرلمان منذ بداية بدأ الدورة البرلمانية الرابعة في الاقليم

(٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٧/٢/٢٨)

رقم	العنوان	العدد
١	عدد جلسات البرلمان	٧١
٢	عدد فقرات العمل	٢٠٠
٣	عدد فقرات العمل / المنفذة	١١٧
٤	عدد فقرات العمل / الغير المنفذة	٨٣
٥	عدد مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها منذ بدء الدورة البرلمانية	١٥٥
٦	عدد القوانين المصادق عليها	١٨
٧	عدد القرارات المصادق عليها	٧
٨	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان	٣٢
٩	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان وقد حضروا	١٣
١٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان ولم يحضروا	١٩
١١	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على طلبهم	٢
١٢	عدد استجوابات اعضاء مجلس الوزراء في البرلمان	٠
١٣	عدد اجتماع اللجان	٤٠٢
١٤	عدد تقارير اللجان المكتوبة حول مشاريع القوانين منذ بداية الدورة البرلمانية	١٢١
١٥	عدد تقارير اللجان الغير المكتوبة حول مشاريع القوانين منذ بداية الدورة البرلمانية	٢٤٤
١٦	عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة	٤٤٣
١٧	عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة والتي تم الرد عليها	٣١١
١٨	عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومةوالتي لم يتم الرد عليها	١٣٢
١٩	عدد الغيابات في اجتماعات برلمان الاقليم	٩٧٠

الملحق (٢)

الخطاب المرسل من قبل معهد پەی الی السید نائب رئیس البرلمان بهدف الحصول على المعلومات

رقم: ١٥٥ التاريخ: ٢٠١٦/١٢/٨

الى السيد/ نائب رئيس برلمان اقليم كردستان

الموضوع/ الحصول على معلومات

بعد التحية

على ضوء الاجتماع مع السيد نائب رئيس برلمان اقليم كردستان المحترم والذي عقد يوم ٤-١٢-٢٠١٦، نرجو الموافقة عى تقديم الملعلومات والمشار اليها في الخطاب بهدف تنمية وتطوير التقارير مشروع رقابة برلمان الاقليم واننا نشكر تعاونكم ونثمن جهودكم المبذولة في مجال الشفافية وممارسة الرقابة على المؤسسات العامة.

المرفقات

١- استمارة حول معلومات عن اللجان منذ بداية الدورة الرابعة للبرلمان.
٢- تزويدنا بنسخة من تقارير ومتابعات اعضاء البرلمان واللجان منذ ١-٩-٢٠١٦.
٣- نسخة من جميع مشاريع القرارات في الدورة الرابعة والتي تم ارسالها الى رئاسة البرلمان.
٤- نسخة من الاسئلة الموجهة للحكومة من قبل اعضاء البرلمان خلال الدورة الرابعة.

مع جزيل الشكر

الدكتور سرور عبدالرحن عمر
رئيس معهدي پەی للتربية والتنمية

الملحق (٣)

الخطاب المرسل من قبل المديرية العامة لديوان البرلمان والموجهة الى معهد پەی والتي اشارت فيها الى انهم غير مستعدين للتعاون مع المعهد في مجال تزويدنا بالمعلومات مثلما تعهد به نائب رئيس البرلمان

Kurdistan Parliament-Iraq
General Directorate of Divan
Directorate of Administration and Personnel Affairs
NO:
Date:

پەرلەمانی کوردستان - عێراق
بەڕێوەبەرایەتی گشتی دیوان

بۆ/ نیستتیوتی پەی
بابەت/ وەڵام

نووسراوتان ژمارە (١٥٥) لە ٢٠١٦/١٢/٨

پاش گۆبوونەوە لەگەڵ بەڕێز جێگری سەرۆکی پەرلەمان و بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان و لیژنەکان، بۆ گفتوگۆکردن سەبارەت بەو داواکاریانەی کە لە نووسراوی سەرەوە ناماژەی پێکراوە، بە بەڕێزتان ڕادەگەیەنین کە ڕەزامەندی لەسەر داواکاری خاڵی یەکەم لە نووسراوتان دراوە و سەبارەت بە خاڵی (٤،٢،٣) ڕەزامەندی نەدراوە، بۆ ئاگاداریتان .

لەگەڵ ڕێزدا

هیوا نصرالدین مصطفی
یاریدەدەری بەڕێوەبەری گشتی دیوان

وێنەیەک بۆ:
- نووسینگەی بەڕێز جێگری سەرۆکی پەرلەمان.
- نووسینگەی بەڕێز بەڕێوەبەری گشتی دیوان.
- بەڕێوەبەرایەتی کاروباری کارگێڕی و خۆپەتی.
- بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان.

ڕاشە
ڤ.محمد صلاح

www.parliament.org

برلمان اقليم كردستان

المديرية العامة لشؤون الديوان

الرقم: ١٤٣/٥/٢ التاريخ: ٢٠١٧/١/٢٤

الى/ معهد پەی

الموضوع/ رد

ردا على خطابكم المرقم ١٥٥ في ٨-١٢-٢٠١٦ وبعد الاجتماع مع السيد نائب رئيس برلمان اقليم كردستان ومديرية شؤون البرلمان واللجان للتباحث حول الطلبات المقدمة والمشار اليها اعلاه، نبلغكم بانه تم الموافقة على النقطة الاولى من هذا الطلبات، وانه تم رفض الطلب الثاني والثالث والرابع.. للعلم والاطلاع.

هيوا نصرالدين مصطفى

نائب مدير عام ديوان البرلمان

الملحق (٤)

الخطاب المرسل من قبل المديرية العامة لديوان برلمان الاقليم الى معهد پەی ويتم الاشارة فيها الى عدم استعدادهم لتزويد المنظمة بالمعلومات المطلوبة والتي تعهد نائب رئيس البرلمان بتزويد المنظمة بها

Kurdistan Parliament - Iraq
General Directorate of Divan

پەرلەمانی کوردستان – عێراق
بەڕێوەبەرایەتی گشتی دیوان

NO:
Date:

بۆ/ ئینستیتوتی پەی

پ/وەرگرتنی زانیاری

دوا بە دوای نووسراوتان ژمارە /١٥٥ لە ٢٠١٦/١٢/٨ وە نووسراومان ژمارە /١٤٢ لە ٢٠١٧/١/٢٤ وە دوای گۆبوونەوەمان لەگەڵ بەڕێز جێگری سەرۆکی پەرلەمان بە ئامادە بوونی بەڕێوەبەری بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان و لێژنەکان وە بەڕێوەبەری بەشی کاروباری لێژنەکان بە ڕێکخراو بەڕێزمەکەتان ڕادەگەیەنین کە وەرگرتنی هەر زانیارییەک لە ڕێگای سایتی پەرلەمانەوە دەبێت پابێبەت بە پەیرەوی ناوخۆی پەرلەمانی کوردستان کە مافی هیچ لایەنێکی دەرەکی نادات کە وەک جاودێر کار بکات لە سەر کاروچالاکی و گۆبوونەوەکانی پەرلەمانی کوردستان، بۆیەرموون بۆ ئاگادارێتان.

لەگەڵ ڕێزدا.

هیوا نصرالدین مصطفی

پارێزەدەری بەڕێوەبەری گشتی دیوان

ڕۆنووسێک بۆ/
- نووسینگەی بەڕێز جێگری سەرۆکی پەرلەمان.
- نووسینگەی بەڕێز بەڕێوەبەری گشتی دیوان.
- بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان و لێژنەکان.
- گشت ئەندامانی پەرلەمانی کوردستان/ بۆ ئاگادارێتان.
- گشت لێژنە هەمیشەیەکانی پەرلەمانی کوردستان/ بۆ ئاگادارێتان.

٤/ سەرە

www.perleman.org

برلمان اقليم كردستان

المديرية العامة لشؤون الديوان

الرقم: ٤٥٢/٤/٤ التاريخ: ٢٠١٧/٢/٢٤

الى/ معهد پەی

الموضوع / الحصول على المعلومات

ردا على خطابكم المرقم ١٥٥ في ٨-١٢- ٢٠١٦

واستنادا لخطابنا المرقم ٢-٥-١٤٣ في ٢٤-١-٢٠١٧ وبعد الاجتماع مع السيد نائب رئيس برلمان اقليم كردستان ومديرية شؤون البرلمان واللجان ومدير شؤون اللجان، نبلغكم بانه يجب على منظمتكم الاعتماد على الموقع الالكتروني للبرلمان في حصولها على المعلومات، وانه استنادا للنظام الداخلي للبرلمان والذي لايسمح لاي جهة بممارسة العمل الرقابي، للعلم والاطلاع.

هيوا نصرالدين مصطفى
نائب مدير عام ديوان البرلمان

PAY INSTITUTE
For Education & Development

معهد پەی (PAY) للتربية والتنمية

نبذة حول المعهد:

معهد پـەی (PAY) للتربيـة والتنميـة هي احدى منظمات المجتمع المدني في اقليم كردسـتان العـراق، تم منحها رخصة العمل في (٢٠١٣/١١/٢٦) مـن قبـل دائـرة المنظمـات الغـير الحكوميـة في اقليـم كردسـتان كمنظمـة علميـة غـير حكوميـة غـير ربحيـة تعمـل في اقليـم كردسـتان، وتعمـل بـروح يملؤهـا التفائـل مـن اجـل المصلحـة العامـة، وانشـاء نظـام حكـم متطـور في جميـع المجـالات والمسـتويات، وان هـذا المعهـد يسـعى عـن طريـق الابحـاث العلميـة والاسـتراتيجية ان يسـاهم وبشـكل فعـال في الاوضـاع التربويـة والقانونيـة والصحيـة والاقتصاديـة وفي جميـع المجـالات الـتي تتعلـق بنظـام الحكـم في اقليـم كردسـتان كـي تكـون طـرف فاعـل وجسـر يربـط المجتمعـات المدنيـة بعضـا ببعـض مـن اجـل الوصـول الى مجتمع مدني وسعيد في اقليم كردستان.

المبادئ والاسس والتي يعتمدها المعهد:

١- الالتزام بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان.
٢- الالتزام بالديمقراطية وحقوق الانسان.
٣- تنمية العمل التطوعي والخيري من اجل المصلحة العامة.
٤- الالتزام بالحيادية والشفافية والاستقلالية وعدم التمييز على اسس الجنس والدين والقومية.
٥- حماية المساواة بين الجنسين وحماية الخصوصية الشخصية.

نبذةحول مشاريع المعهد:

١- مشروع الشركة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في اقليم كردستان:

تم تنفيـذ هـذا المشـروع بالتعـاون مـع دائـرة المنظمـات الغـير الحكوميـة، وانهـا كانـت مسـعى مـن اجـل تطبيـق المـادة (٥) في سـنة ٢٠١٣ برلمـان اقليـم كردسـتان حـول (ميثـاق الشـراكة والتنميـة بـين السـلطات العامـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي في اقليـم كردسـتان) وضـم المشروع اربعة ندوات واجتماع مع جميع مجالس جامعات اقليم كردستان ومؤتمر استمر لمدة يومين.

٢– مشروع الرقابة على اعمال برلمان اقليم كردستان:

ان مراقبـة اعمـال وتقييـم اداء برلمـان الاقليـم تعـد مـن المشـاريع الرقابيـة لمعهـد پـەی، وان هـذا المشـروع بـدا بنشـاطاته منذ بداية الدورة البرلمانيـة الرابعـة ، ويقـوم بنشـر تقاريـر نصـف سـنوية و قـام بنشـر (٧) تقاريـر لحـد الان، ويتـم تنفيـذ هـذا المشـروع بالتعـاون مـع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED).

٣– ندوة حول ظاهرة تسرب الاطفال من التعليم في اقليم كردستان:

تضمـن هـذا المشـروع عقـد نـدوة مشـتركة بـين منظمـة الائتـلاف الدولـي للقيـم الانسـانية ومعهـد پـەی للتربيـة والتنميـة حـول ظاهـرة تسـرب الاطفـال مـن المـدارس في اقليـم كردسـتان في الفـترة مابين ١٨–١٩ حزيران ٢٠١٤ في مدينة اربيل بحضور ١٢٠ شخصا يمثلون البرلمان والوزارات المعنية والمنظمات ووسائل الاعلام المختلفة.

٤– مشروع لمراقبة اعمال وزارة التربية:

تعـد مشـروع مراقبـة اعمـال وزارة التربيـة مـن مشـاريع منظمـة پـەی، وقام باصـدار اول تقرير له في ٢٥حزيران ٢٠١٤ بحضـور وزير التربية و٦٠ مـدرس ومشـرف تربـوي و مختصـين في مجـال التربيـة، وقـد اشـار وزيـر التربيـة بانـه سـيتم متابعـة النقـاط المذكـورة في التقريـر وطالـب بمنحهم مهلة زمنية للعمل على التوصيات المذكورة في التقرير.

٥– مشروع لمراقبة اعمال وزارة التعليم العالي:

تعـد مشـروع مراقبـة اعمـال وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي احـدى مشـاريع معهـد پـەی، وقام المعهد باصـدار تقريرهـا الاول في ٢٢ تمـوز ٢٠١٤ بحضـور وزيـر التعليـم العالـي والبحـث العلمـي و (٨٠) مـن رؤسـاء الجامعـات والاسـاتذة وممثلـي المنظمـات ووسـائل الاعـلام، وخـلال الجلسـة قـرر وزيـر التعليـم العالـي والبحـث العلمـي ارسـال التقريـر الى جميـع الجامعـات بهـدف تقديـم ارائهـم واقتراحاتهـم حـول التقريـر، وتعهد بمتابعة التوصيات المذكورة في التقرير.